

2

دور الهيئات التشريعية في تعزيز التحولات
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية
في مواقف وتصرفات العرب والأفارقة
ورقة عمل أعدها:

الدكتور / ويلفرد . أس . تايل

قسم علم لإجتماع

كلية العلوم الاجتماعية

جامعة ابوجا — نيجيريا

البريد الإلكتروني tilews a yahoo – com

هاتفه (GSM) 44113097-080

تم تقديم هذه الورقة في اللقاء التشاوري

الذي عقدته رابطة مجالس الشيوخ والشورى

والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

في أبوجا — نيجيريا

من الفترة 5 — 6 يونيو 2006م

المقدمة :

إن هذا الموضوع المثير للجدل بدرجة كبيرة له عدة أبعاد سواء فيما يتعلق بمسألة الفهم والتطور أو بمسألة التحليل . وقد تم محاولة إجراء تعديل طفيف على هذا الموضوع من خلال دراسة الأدوار والمهام الدستورية التي يقوم بها المشرعون وصناع القرار في صياغة الدستور وتعزيز التنمية وأحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في مواقف وتصرفات الأفارقة والعرب وخصوصاً في زمننا المعاصر وهذا الأمر يعزى إلى عدة أسباب هي :

أولاً : وجود حاجة لتحديد الأدوار التي يلعبها صناع القرار في المجتمعات الأفريقية المستقلة على اعتبار أن الأنظمة الديمقراطية الحديثة في القارة الأفريقية تمضي تدريجياً نحو الثبات والاستقرار .

ثانياً : معرفة طبيعة العلاقة بين صناع القرار في أفريقيا والعالم العربي وكذلك معرفة طبيعة الأدوار والمهام المنوطة بهم دستورياً والمتعلقة بصياغة الدستور وإجراء تعديلات عليه .

ثالثاً : الإجراءات التي يقوم بها صناع القرار في مناقشة وإقرار مشاريع القوانين الخاصة بالقرارات والسياسات الجديدة لبلدانهم .

رابعاً : التعديلات التي يقوم المشرعون بإجرائها على موازنة بلدانهم .

خامساً : المهام الرقابية والإشرافية التي يمارسونها على السلطتين التنفيذية والقضائية والوزارات وبقية الدوائر الحكومية في بلدانهم الخ .

إضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع يقوم بوصف وتحديد العوائق والمشاكل التي تواجه صناع القرار في أفريقيا والعالم العربي إنشاء قيامهم بمهامهم ناهيك عن التغييرات الاجتماعية التي حدثت على مر السنين وتواجه صناع القرار من جهة وسكان قارتي آسيا وأفريقيا من جهة أخرى .

وأخيراً مزايا ومساوئ السلطات التشريعية ذات النظام البرلماني الأحادي أو الثنائي الخ فيما يتعلق بالأوضاع والتجارب الديمقراطية . وقد تطوعت بتقديم هذه الورقة لعدة أسباب هي :

- 1 - تبادل الآراء والأفكار معكم والمساهمة في المداولات المستمر التي تتناول دور صناع القرار في أفريقيا والعالم العربي ودول العالم الثالث .
- 2 - دراسة وتفحص المهام النبيلة والسامية التي يقوم بها صناع القرار بخصوص إجراء التعديلات الدستورية وتعزيز التطور في جميع الهيئات التشريعية على نطاق عالمي .

3 - وصف التغيرات الاجتماعية والأقتصادية والسياسية والثقافية التي تحدث اليوم في المجتمعات العربية والأفريقية مع وجود رؤية لإستخدام القوانين والتشريعات كحافز في تسهيل مواقف وتصرفات الناس ورسم خطط إستراتيجية في القارتين الآسيوية والأفريقية في ظل ظاهرة العولة التي تسود العالم اليوم .

إن التغيير كثيراً ما ينظر إليه على أنه رديف للتطور لأنه يمكن أن يدفع بعجلة النمو والتطور رغم أن كثير من التحولات لا تؤدي إلى حدوث تنمية إذا أن بعض تلك التحولات تكون في الواقع ذات أثر عكسي على عملية التنمية حيث تؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الناس وعلى مجتمعاتهم . علي أية حال تعتبر عوامل التغيير كما أشرنا سابقاً واسعة ومتنوعة ومتعددة الأبعاد والاتجاهات حيث أن الأمر يعتمد على أسباب أو طبيعة تلك العوامل والنتائج التي تتمخض عنها . لقد مرت معظم المجتمعات الأفريقية بخمسة مراحل أساسية من التحولات الاجتماعية هي مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة ما قبل الاستعمار ، مرحلة الأسلحة والتواصل مع العالم العربي ، مرحلة الاستعمار والغزو قبل الأمبرياليين الغربيين ومرحلة لإستقلال ومرحلة ما بعد الاستعمار . وربما لم تتعرض دولة جنوب أفريقيا وقليل من الدول الأفريقية للغزو والاحتلال لكنها عانت من العديد من المشاكل مثل نظام التفرة العنصرية ومشاكل أخرى كتلك التي عانت منها ليبيريا وسيراليون ... ألخ ونتيجة لذلك التحول الذي حصل في الدول الحديثة أثناء تلك المراحل فإن الشعوب والمجتمعات الأفريقية قد شهدت نتائج سلبية وإيجابية لكنها استمرت في البقاء عبر العصور وحتى يومنا هذا . إن الوضع العربي قد يختلف قليلاً حيث أن هناك مجتمعات مثل المملكة العربية السعودية قد شهدت لفترة طويلة من الزمن أوضاعاً مختلفة مثل الحكم الملكي والديمقراطي علاوة على كونها دولة ثيوقراطية يحكمها رجال الدين . وهناك بعض الأقطار العربية التي مرت بتجارب مشابهة لتلك التي مرت بها الشعوب الأفريقية رغم الصراع المستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو ما يعرف بأزمة الشرق الأوسط . وعلى هذا فإن والحكم الديمقراطي ليس وليد اللحظة بالنسبة للشعوب العربية والأفريقية مادام أن تلك الشعوب قد مارست صور مختلفة من الديمقراطية مثل ديمقراطية القرية أو الأنظمة اللامركزية والأنظمة الملكية (مثل الحضارة المصرية القديمة أثناء حكم الفراعنة والحكم الملكي في المملكة العربية السعودية .. الخ) . وكنتيجة للحكم العسكري الذي أستمر في المجتمعات الأفريقية رداً طويلاً من الزمن كما كان عليه الحال في بعض الشعوب الآسيوية فإن دور المشرعين وصناع القرار باعتبارهم الذراع الثاني للحكومة قد تم التقليل منه إلى درجة أنه كلما تم أستعادة النظام الديمقراطي ، أن هذا الإهمال الواضح لدور صناع القرار أثناء حكم الأنظمة العسكرية يعتبر مسؤولاً عن حالة الإهمال واللامبالاة الحاصلة في العملية التشريعية .

وعليه فإنه لا يمكن المبالغة في الأدوار التي يلعبها صنع القرار في تعزيز وترسيخ العملية السياسية وتطوير الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية للشعوب العربية والأفريقية .

ولهذا السبب فأنتني أمل أن توصل في نهاية تحليلي هذا إلى ما يلي : -

(a) إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه صنع القرار في أجزاء مختلفة في أفريقيا والعالم العربي .

(b) ترسيخ العملية السياسية في الدول العربية والأفريقية من خلال تحديد روابطها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تساهم في تطوير سياسات وممارسات تشريعية فاعلة تصب في مصلحة بلدانهم ومجتمعاتهم .

(c) ضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعايش السلمي بين الشعوب العربية والأفريقية من خلال القوانين والممارسات التشريعية .

(d) تسهيل تحقيق التعاون والتفاعل المتبادل بين الشعوب العربية والأفريقية وكذلك سن قوانين جديدة تصب في مصلحة بلدانهم .

(e) ضمان التكامل والاندماج بين الشعوب العربية من جهة ولأفريقية من جهة أخرى من خلال تطوير الممارسات والإجراءات التشريعية ذات الطابع العالمي وكذلك القوانين الدولية من خلال كيانات تشريعية عالمية فاعلة مثل الهيئات التشريعية ذات النظام البرلماني الثنائي .

(f) تشجيع صنع القرار في أفريقيا والعالم العربي لكي يقوموا بأداء أدوارهم النبيلة بكل جرأة رغم العوائق والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجههم وذلك من خلال تعديل أو تطوير الدساتير الوطنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرفاهة والتقدم لبلدانهم وشعوبهم .

(g) تشجيع صنع القرار في الدول الأفريقية في إجراء حوار مع نظرائهم العرب عن طريق الإستفادة من الوسائل والفاعلة والتكنولوجية الحديثة في أداء واجباتهم نحو شعوبهم وبلدانهم وخصوصاً في ظل وجود خدمات الكمبيوتر والانترنت .

(h) توفير الروابط الضرورية بين أفريقيا وآسيا من أجل توفير عامل البقاء لشعوبهم ومجتمعاتهم من خلال الأدوار النبيلة التي يلعبها صنع القرار في ترسيخ الأمن والاستقرار وجلب الرخاء والتطور لجميع الأفارقة بما فيهم أولئك الذي يعيشون في المهجر وفي الدول العربية مادام أن العالم قد تحول إلى قرية عالمية .

ومما يجب ملاحظته أن الإتحاد الأفريقي (AU) قد قرر أن لا يعترف بأي نظام عسكري في لقارة الأفريقية الأمر الذي أدى إلى إضعاف بعض الأنظمة العسكرية في الوقت الحالي واستعادة النظام الديمقراطي . وهذا دليل واضح على أن القيادة السياسية العسكرية لم تعد مقبولة في القارة الأفريقية وكذلك في الدول العربية التي تتمتع بتاريخ طويل وحافل بالأنظمة الملكية والديمقراطية وذلك مثل المملكة العربية السعودية كما أشرنا سابقاً . ولذلك يجب توجيه مواقف وسلوك الناس بشكل مناسب نحو هذه الثقافة الديمقراطية الجديدة على الرغم من استمرار الأزمات المحلية

والحروب الأهلية لعدة عقود في القارة الأفريقية كما هو عليه الحال في الصراع القائم بين العرب والإسرائيليين . وهناك أمثلة كثيرة على بعض الصراعات التي حدثت في أفريقيا منها الأزمة التي حدثت بين الهوتو والتوتسي في رواندا والأزمات التي حدثت في زائير وأوغندا وزيمبابواي وحرب التمرد في أنجولا إلى جانب دار فور في السودان وأزمة سيراليون وليبيريا ناهيك عن الحرب الأهلية في نيجيريا وأشياء أخرى إن تلك الأحداث قد استمرت في أحداث توتر في القارة الأفريقية والتي لازالت آثارها قائمة حتى الآن . إما في الدول العربية فهناك الصراع القائم بين الفلسطينيين و الإسرائيليين وأزمات الشرق الأوسط والصراعات الدينية القائمة في المجتمعات الآسيوية والأفريقية التي يسيطر عليه المستوطنين والمهاجرين العرب . إن تلك الفتن الداخلية والتي ربما تم تغذيتها محليا أو خارجياً قد تسببت أحيانا في أفريقيا كما إنها في أحيان أخرى قد أتعهدت تلك الأنظمة ، ونتيجة لذلك فإن السلطات التشريعية في أفريقيا في عهد ما بعد الاستعمار لم تتح لها الفرصة لكي تستقر وتؤدي دورها بشكل فاعل باعتبارها الذراع الثاني للحكومة في معظم الدول الأفريقية الحديثة ونفس الكلام ينطبق على بعض الدول العربية بإستثناء الدول التي سادت فيها الأنظمة ، ونتيجة لذلك فإن السلطات التشريعية في أفريقيا في عهد ما بعد الاستعمار لم تتح لها الفرصة لكي تستقر وتؤدي دورها بشكل فاعل باعتبارها الذراع الثاني للحكومة في معظم الدول الأفريقية الحديثة ونفس الكلام ينطبق على بعض الدول العربية بإستثناء الدول التي سادت فيها الأنظمة الملكية الشوقراطية وبصفتي عالم اجتماع فإنني أود أن أركز تحليلي على المبادئ الوظيفية القائمة على هيكلية السلطات التشريعية في أفريقيا والعالم العربي لسلطة الثالثة للحكومة وهي التنفيذية والتشريعية والقضائية والتفاعلات القائمة فيما بينها إضافة إلى ذلك فإن النتائج الوظيفية لإستخدام المجالس التشريعية كوسيلة تعلق عليها الآمال في تغيير مواقف وتصرفات الناس تجاه التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في العالم العربي على وجه العموم وأفريقيا على وجه الخصوص وعليه فقد تم تقسيم هذه الورقة إلى خمسة أجزاء الجزء الأول يحتوى على المقدمة والجزء الثاني يتناول الكيانات التشريعية ذات النظام البرلماني الأحادي والثنائي ... الخ ومزاياها ومساوئها إضافة إلى الأدوار والمهام الدستورية التي تقوم بها في قارة آسيا وأفريقيا أما الجزء الثالث فيتناول التركيبيية الاجتماعية في إفريقيا وقضية التواصل مع العرب والأوروبيين وكذلك الصراعات التي تمثل تهديداً للسلام والأمن إلى جانب دور السلطة التشريعية بهذا الخصوص ويتناول الجزء الرابع التحولات الاجتماعية والاقتصادية تهديدات العولمة .. الخ . وكذلك قضايا الفساد والفقر والتخلف في المجتمعات العربية والأفريقية وأخيراً يعالج الفصل الخامس بعض العوائق التي تواجه الممارسات التشريعية والحاجة لتغيير المواقف من أجل تحقيق التقدم والازدهار للشعوب الآسيوية والأفريقية .

◆ مفهوم الهيكلية التشريعية في الدول العربية والأفريقية الحديثة

يعرف قاموس أكس فورد للقارئ المتقدم (2000:677) السلطة التشريعية (legislature) على أنها " مجموعة من الناس يتمتعون بصلاحيه صنع القوانين و إجراء تعديلات عليها " . وهذا التعريف يشير إلى مجموعة من المسؤولين أو ممثلي مجموعة من الناس تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية في المجالس العاملة أو ما يسمى بمجالس الولايات الأقاليم وحتى على مستوى أعضاء برلمانات الحكم المحلي في المجتمعات الإفريقية أو في الدول والشعوب الآسيوية . ولذلك فان هناك أنواع مختلفة حيث أن الأمر يعتمد على توجيهات الأشخاص والدول والمجتمعات ويعتمد كذلك على نوع الأنظمة سواء كانت نظام رئاسي أو نظام مستشارين أو نظام برلماني أو نظام ورئاسة الوزراء كما هو عليه الحال في الغرب وكذلك نظام الأقاليم ... الخ إن معظم الدول الأفريقية تعتمد السلطات التشريعية ذات النظام البرلماني الثنائي والذي يتكون من الغرفة العليا (مجلس الشيوخ) و الغرفة الدنيا (مجلس النواب) وهناك دول أخرى تفضل نظام الغرفة الواحدة . بينما يفضل البعض الآخر النظام الثنائي وتوجد أيضا الهيئات التشريعية في المفصل الثالث للحكومة والمتمثل في الحكومة المحلية . أما الدول العربية والآسيوية فإنها تعتمد إما نظام البرلماني الأحادي أو الثنائي . إن تلك الكيانات التشريعية لها ميزات ومساوي حيث أن الهيئات التشريعية التي تعتمد على الغرفة الواحدة لها ميزاتها ومساوئها كما هو عليه الحال في الهيئات التي تعتمد نظام الغرفتين . إن ممارسة الرقابة على صنع القرار في الهيئات ذات النظام البرلماني الأحادي أسهل بكثير منها في الهيئات ذات النظام البرلماني الثنائي كما انه يسهل إقناع المشرعين في الهيئات التشريعية ذات الغرفة الواحدة بعكس ما يكون عليه الحال في الهيئات ذات . إن مشاكل القيادة نادر ما تحدث في نظام الغرفة الواحدة ما دام أن هناك قائدا واحد يرأس الهيئة التشريعية إلا أن إجراء المداولات وإقرار القوانين تجري بشكل أسرع وبإجماع أكبر في الهيئات ذات الغرفتين وغالبا ما تكون العلاقات أكثر حميمية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدول التي تعتمد نظام البرلماني الثنائي منها في تلك التي تبني النظام البرلماني الأحادي . إن إدارة الهيئات التشريعية ذات النظام البرلماني الأحادي تكون أسهل منها في الهيئات ذات الثنائي بينما يكون الفساد اقل وجودا في الهيئات التشريعية ذات الغرفة الواحدة . كما إن عملية صنع القرار تجري بشكل أسرع في الهيئات ذات الغرفة الواحدة بتكاليف أقل مقارنة مع الهيئات ذات الغرفتين أضف إلى ذلك إن عملية الرقابة على الأعضاء في الهيئات ذات الغرفة الواحدة تكون أسهل منها في الهيئات ذات الغرفتين ، لكن عملية إدارة نظام الغرفة الواحدة من قبل السلطة التنفيذية تعد أسهل منها في نظام الغرفتين . وبناء على هذا فان القوانين والقرارات التي تصب في مصلحة السلطات التنفيذية غالبا ما يتم إقرارها والمصادقة عليها دون أن تخضع بالضرورة لمناقشة دقيقة . وما دام أن السلطات التشريعية ذات النظام البرلماني الثنائي تحتوي على عدد محدد من المشرعين وصناع القرار فإنها قد لا تمثل جميع

شرائح المجتمع سواء كان ذلك في أفريقيا أو العالم العربي ، حيث أن نظام الغرفتين يرفض عملية التمثيل الشعبي المتساوي والمتكافئ الذي يهدف إلى تمكين الشعب من المشاركة في أعمال وسياسات الحكومة ، بينما يميل نظام الغرفة الواحدة إلى احتكار القرارات بالتواطؤ مع السلطة التنفيذية . من ناحية أخرى تفصح الهيئات التشريعية ذات الغرفتين مجالاً خصباً للنقاش والمداولات حول القضايا الوطنية والأمور المتعلقة بالقرارات والقوانين قيد البحث والدراسة وبعد أن يتم إجراء مداولات ونقاشات دقيقة للقوانين المقررة من قبل البرلمان (الغرفة الدنيا) تقوم الغرفة العليا (مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ) بأجراء مداولات ونقاشات أخرى حول القضايا ذاتها . وحيثما تكون هنالك خلافات في البرلمان يقوم الأعضاء بعقد اجتماعات للتوصل إلى إجماع وخصوصاً حول القضايا الهامة مثل إقرار الموازنة وإقرار التعديلات الدستورية..... الخ إن نظام الغرفتين يتبنى الكثير من الأفكار و الروى ويقوم بإجراء مناقشات حول قضايا مختلفة قبل اتخاذ موقف نهائي بشأنه وهذا من شأنها أن يمنع حدوث تحيز أو محاباة تجاه القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى صراعات و أزمات إذا تم إعلانها على أفراد المجتمع . إن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية مثلاً يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمات في الدول الأفريقية التي تتبنى العلمانية بينما يكون تطبيق الشريعة ممكناً في المملكة العربية السعودية ودول آسيوية أخرى أضافه إلى الدول التي تسطير عليها الأنظمة الملكية لكن ذلك لا يكون ممكناً في معظم الدول الأفريقية مثل نيجيريا . إن القضايا الدينية سواء كانت تتعلق بالإسلام أو المسيحية تعتبر حساسة جداً ولذلك يجب على صناع القرار سواء كانوا في آسيا أو في أفريقيا أن يتعاملوا بحرص مع تلك القضايا وعلى هذا فإن النظام البرلماني الثنائي لديه مزايا تتعلق بوجود أصوات متذبذبة في البرلمان (الغرفة الدنيا) وأصوات الحكمة في الغرف العليا وذلك يعزو إلى فارق السن إضافة إلى الخبرة التي يمتلكها أعضاء كلا الغرفتين. وهذا لا يعني بالضرورة أن أعضاء مجلس الشيوخ أكثر حكمة ودراية من أعضاء البرلمان ما عدا في أفريقيا حيث تنمو الحكمة مع تقدم السن . أن الكلمات التي يتقوه بها الكبار السن مثلاً هي كلمات تنطق بالحكمة حيث إن الرجل الحكيم يسمع ويتلقى الكلام بحكمة أيضاً . وحتى أن لم يكن الأمر كذلك من الناحية العلمية فإنه يفترض إن يكون كذلك حسب التقاليد والثقافة الإفريقية ، وهذا الوضع قد يكون عالمياً بحيث يشمل الدول العربية . علاوة على ذلك تقوم السلطات التشريعية ذات النظام البرلماني الثنائي بتوفير القواعد والأسس الخاصة بتمثيل شريحة واسعة من المجتمع في عملية صنع القرار والحكم ، إضافة إلى أنها تخلق قاعدة أساسية لعملية استشارة وتواصل أوسع مع صناع القرار في كلا الغرفتين وخصوصاً عند ما تقتضي الحاجة التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول القضايا أو إقرار مشاريع القوانين . أن هذه الشبكة الواسعة من العلاقات ربما تمنع حدوث أخطاء في العمل التشريعي الذي تقوم به كلا الغرفتين ، لكنها تؤدي إلى تأخير عملية إقرار مشاريع القوانين والقرارات وغيرها وغالباً ما تولد صراعات بسبب تنوع واختلاف آراء

الأعضاء كما إنها تجعل عملية المصالحة والتواصل إلى إجماع حول قضية معينة أمرا صعبا وخصوصا عندما يتطلب الأمر إجراء مداولات ومناقشات في كلا الغرفتين . تعتبر الغرف العليا التي تتألف من مجالس الشيوخ أو الشورى هي الأسمى والأفضل ولذلك فإنها تولد ما يسمى بعقدة النقص والدونية وعقدة الهيمنة والسيطرة لدي صناعات القرار . كما إن عملية الإقناع تعتبر صعبة بسبب وجود عدد كبير من المشرعين وصناعة القرار إلى جانب أن الفساد يصبح أمرا حتمياً بسبب تنوع الصفات وتنوع المصالح في الغرفتين . كما إن شجاراً خفيف يحدث أيضاً بين رئيس البرلمان من جهة ورئيس مجلس الشيوخ وقليل من صناعات القرار من جهة أخرى . وعندما يجرى تصويت على أي قضية من القضايا فإن البرلمان له طريقة محددة في إجراء ذلك التصويت في ذلك بسبب العدد الكبير لأعضاءه. إلا إن هناك كيان تشريعي غير شائع في الأنظمة الديمقراطية الحديثة ذات النظام البرلماني المتعدد الغرف والذي يعتبر صفة ملازمة للتركيبية الاجتماعية في أفريقيا مثل نظام المجالس الحاكمة ومعاوني الملوك . إن أعضاء المجلس الحاكم ومعاوني الملوك يتمتعون في أغلب الحالات بصلاحيات تشريعية من خلال مساعدة الملوك في أمور الحكم الخاصة بممالكهم وكان هذا النظام شائعاً في المجتمعات الأفريقية التي سادت فيها الأنظمة الملكية والحكومات المركزية التي شكلت قاعدة أساسية للحكم الاستعماري في أفريقيا وساهمت في إدخال نظام الحكم غير المباشر كما هو حاصل في أوغندا ونيجيريا على سبيل المثال . إن مفهوم الهيكلية التشريعية القائمة على حكم المجالس ونظام حاشية الملوك لا يزال موجوداً حتى اليوم في معظم الدول الأفريقية مثل مملكة ينسين و يور وباس باجنديس و اشانتس وهوسبس / فولني وكانورس وكيكويوس الخ . هذا النظام التشريعي المتعدد الغرف كان يمارس أيضاً من قبل زعماء الاستعمار إثناء الحكم الاستعماري في أفريقيا مثل المجالس الإقليمية الخ كما إن ذلك النظام ازدهر إثناء الحكم الاستعماري وبرامج الانتقال من المجالس الإقليمية إلى المجالس الوطنية سواء كانت أحادية أو ثنائية الغرف وذلك في مجتمعات مختلفة في آسيا وأفريقيا وهذا يعني ضمناً أن الكيانات التشريعية متعددة الغرف في المجتمعات الأفريقية قد تحولت بالتدريج إلى كيانات أحادية أو ثنائية الغرف . وقد تكون التجربة العربية مشابهة وخصوصاً حيث توجد الأنظمة الملكية عندما كان مساعدي ومستشاري الملوك يقومون بأداء مهام المجلس التشريعي قبل مجيء الأنظمة الاستعمارية أو التحديث وظهور الأنظمة التشريعية أحادية وثنائية الغرف والتي تعتبر الآن سائدة في كافة أرجاء العالم. إن النظام التقليدي المتعدد الغرف يوفر قاعدة للمشاركة في الحكم بين المجالس الحاكمة رغم إن أعضاء مجالس العموم غالباً ما يتم استبعادهم بينما النظام الحديث سواء كان أحادي أو ثنائي الغرف لا يوفر قاعدة للتمثيل المتكافئ بين الشرائح المختلفة للشعب. أما الهيئات الشريعة التي تتعدم فيها نظام الغرف ولا تتبنى النظام الديمقراطي لكنها تتبنى النظام العسكري في أفريقيا أو في أي مكان العالم حيث فإن النظام العسكري يتدخل في الشؤون السياسية كما إن القادة

العسكريين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية يعتبرون أيضا أعضاء في المجلس التشريعي العسكري والذي لم يكن كياناً منفصلاً بل يعتبر نفس الهيئة الحاكمة وهذا يعزى إلى حقيقة أن الحكم العسكري ليس ديمقراطياً ولا يستمد التمثيل من الشعب ومما يجب ملاحظته أن الهيئة التشريعية ثنائية الغرف والتي تقوم على النظام الرأسمالي تعتبر أكثر عالمية لكنها تعتبر مكلفة أكثر من أي نظام آخر ، أية ويحبذ تبنيها في أفريقيا وآسيا وأجزاء أخرى من العالم حيث تمارس ديمقراطية التمثيل الشعبي . على أي حال فإن المجتمعات الديمقراطية الحالية في أفريقيا والعالم العربي التي تتبنى النظام الرئاسي أو نظام رئاسية الوزراء أو نظام المستشارين أو الحكم الملكي والكيانات الإقليمية أو أي نمط ديمقراطي آخر تؤكد وجود الكيانات التشريعية التي يتمتع بطريقة عمل خاصة وقابلية التعايش والتي أيضا تختلف من بلد إلى آخر لكنها تؤدي مهامها الدستورية باعتبارها تشكل المفصل الثاني للحكومة إلى جانب أنها تقوم بسن القوانين ووضع القرارات حيثما توجد الأنظمة والحكومات الديمقراطية . علاوة على ذلك تقوم تلك الهيئات بمهام مختلفة تتعلق بالتطورات والتعديلات الدستورية وعمليات صنع القرار المختلفة الخاصة بالمجالس التشريعية كما تنص عليه دساتير بلدانهم.

دور المجلس التشريعي في آسيا وأفريقيا :

إن التركيبة الاجتماعية في أفريقيا حسب ما قاله البروفسور اكية (1974م) - قد تغيرت بسبب الهجرة والتركيبات الاجتماعية المفروضة من قبل العرب والدول الأوروبية وخصوصا الدول الاستعمارية منها تفتقد وقد اكتست تلك التراكمات حياتها ومضمونها بطرق مختلفة لكنها في نفس الوقت كانت تتعدد المؤسسات الرسمية التي كانت موجودة في التراكمات الاجتماعية للعالم المتقدم ولذلك كانت الهيئات التشريعية الأفريقية الأحادية والثنائية الغرف جزءاً من تلك التراكمات والتحويلات الجديدة في القارة الأفريقية حيث يقوم المشرعين وصناع القرار في كافة أرجاء العالم حيث يسود النظام الديمقراطي الدساتير المدونة وغير المدونة بأداء مهام دستورية سواء كانت تتعلق بالنظام الأحادي أو الثنائي الغرف ، وذلك لأن الدستور يعتبر رمزاً للحكومة وسلطة الدولة والميثاق السامي للبلد كما هو عليه الحال أيضا في الدول العربية أما في بريطانيا فإن الدستور يقوم على التقاليد والقيم والأعراف السائدة هنالك . أن مهمة صياغة الدستور أو إجراء تعديلات عليه لا تمثل تحدياً فقط بل أنها أيضا تتصادم مع الشك وانعدام الثقة وحتى التطورات المغلوطة لدى الناس ولذلك فإن الهيئات التشريعية لديها مهام بالغة الأهمية مادام إن اغلب الدساتير القائمة حالياً في دول ما بعد الاستقلال في أفريقيا قد تم صياغتها من قبل العسكريين الذين قاموا أيضا بتطويرها لتصبح ذات طابع ديمقراطي عسكري بحيث إن تلك الدساتير يجب أن يضاف إليها الطابع المدني من قبل الناس قبل إن يتم تنفيذها في بيئة ديمقراطية بشكل فاعل من قبل الهيئات التشريعية وذلك من خلال التعديلات الضرورية من قبل المجالس التشريعية المدنية . وعلى أية حال يمكن للمرء إن

يتذكر بأنه إنشاء فترة الاستعمار تم تطوير دساتير مختلفة في أفريقيا من قبل ساسة الاستعمار وان التعديلات الدستورية والتي كانت متزامنة مع تقدم سياسة الاستعمار قد أدت إلى الاستقلال السياسي لمعظم دول وشعوب أفريقيا. وفي الواقع وحسب ما تم ذكره سابقا (انظر Tile1997:110) فان المورث الضخم الذي خلفه قادة الاستعمار في أفريقيا ربما يتمثل في صياغة مشروع الدستور أو إجراء تعديلات على غرار ما هو موجود اليوم في دول ما بعد الاستعمار أو الاستقلال في أفريقيا .

- في نيجريا على سبيل المثال قام الاستعمار البريطاني بإنتاج العديد من الدساتير وإجراء العديد من التعديلات عليها . وحتى بعد الإستقلال كانت التطورات والتعديلات الدستورية تحتوي على مايلي :

- 1 / دستور لاجارد الصادر في عام 1914 نتيجة لاندماج المحميات الجنوبية والشمالية البريطانية .
- 2 / دستور كليفيورد الصادر عام 1922 .
- 3 / دستور ريتشارد الصادر عام 1946 .
- 4 / دستور مك قيرسون الصادر عام 1951 .
- 5 / دستور يتلقون الصادر 1954 .
- 6 / دستور مؤتمر لندن / ما بعد الاستقلال الصادر عام 59 / 1958 م .
- 7 / دستور الاستقلال الصادر عام 1960 م .
- حيث تم تكريس علم الإتحاد ورفع العلم الوطني عند إعلان (استقلال نيجيريا) - الدستور الجمهوري عام 1963 م عندما أصبحت نيجيريا جمهورية .
- 8 / دستور مورتلا / أو باسا نجو الصادر عام 1979 م والتحول نحو الديمقراطية .
- 9 / دستور باينجيذا الصادر عام 1989 م والتحول نحو الديمقراطية .
- 10 / دستور الجنرال عبيد السلام أبو بكر الصادر عام 1999 م والتحول نحو الديمقراطية .

ولا يزال دستور عام 1999 م قائماً حتى اليوم في المجتمع النيجيري في ظل حكم أو نظام ديمقراطي . كما أن ذلك الدستور لا يزال قيد الدراسة والبحث بينما كما أن التعديلات الدستورية المنشودة لا تزال موضع جدل وفي انتظار إجراء مداورات ومناقشات بشأنها من قبل المجلس الوطني . وتعتبر أوغندا هي الدول الوحيدة في أفريقيا التي نجحت حالياً في تعديل الدستور في ظل حكم موسيفيني .

أما في آسيا والشعوب العربية فإن التعديلات الدستورية مستمرة ومتواصلة . وعلى هذا يجب ملاحظة أن المرحلة الأولى من صياغة الدستور في إفريقيا كانت تتمثل في دساتير ما بعد

الاستقلال كما هو حاصل في نيجيريا حيث أن تلك المرحلة قام بتدشينها سادة الاستعمار البريطاني والفرنسيين والبلجيكيين والأسبان (ألمانيا التي تم تقسيم أراضيها لاحقاً بين السلطات الفيكتورية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) ... الخ أما المرحلة الثانية من التعديلات الدستورية في الشعوب والدول الأفريقية مثل نيجيريا ودول أخرى فقد دشنها المناضلون والوطنيون الذين كافحوا وناضلوا في سبيل تحقيق الاستقلال واستئصال نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة من التعديلات الدستورية في الشعوب الأفريقية - ومنها نيجيريا فإنها كانت نتيجة للحكم العسكري الذي تدخل قاداته في شئون الدول الأفريقية المستقلة مثل غانا ونيجيريا وزائير وأوغندا والنيجير ومالي والسينغال وجامبيا وساحل العاج وبوروندي وزامبيا وإثيوبيا وكينيا والتي شهدت حكماً عسكرياً دام عدة عقود باستثناء تنزانيا التي لم تشهد قط أي حكم عسكري منذ استقلالها . أما جنوب أفريقيا فلم تشهد أية تدخل عسكري لكن نظام التفرقة العنصرية الذي كان سائداً فيها كان أسوأ بكثير من أي حكم عسكري .

❖ المرحلة الرابعة من التطورات الدستورية كانت تمثل أبرز التحديات للهيئات التشريعية وذلك يعزى إلى التجارب والخبرات المستمرة في مجال الديمقراطية في كافة أرجاء القارة الأفريقية في الوقت الحالي . أن هذه المرحلة هي التي تهمنا أكثر في تحليلنا هذا مادام أن الدول الأفريقية في الوقت الحالي . أن حيث أن تلك الظاهرة الدول الأفريقية تواجه تأثير العولمة التي تجتاح العالم مثلها في ذلك مثل دول العالم المتقدمة . مصحوبة بتطور التكنولوجيا الحديثة وظهور أنظمة الكمبيوتر والانترنت ونظام الهاتف النقال والمبادئ الديمقراطية مبادئ حقوق الإنسان . وفي هذا السياق فإن التجارب العربية في هذا السياق لا تعتبر مختلفة تماماً باستثناء الدول التي لم يتم استعمارها والتي لا تزال الأنظمة الملكية قائمة فيها حتى الآن كما أن السلطات التشريعية في أفريقيا والعالم العربي لم تفضل بهذا الخصوص بل أنها ترقى إلى مستوى التحدي التي تواجهه من قبل العولمة وخصوصاً من خلال الاندماج الجنوبي - الجنوبي مادام وأن العالم يتحول إلى قرية عالمية تمتلك أجهزة الاتصالات وتتميز بهيمنة الأنظمة الديمقراطية بعد انهيار الإتحاد السوفيوتي والحكم الكهنوتي والاستبدادي . تمثل مهمة التعديلات الدستورية وصياغة الدساتير من قبل السلطات التشريعية في أفريقيا والعالم العربي تحدياً كبيراً لتلك السلطات مادام أن الدساتير الوطنية تبقى الوثيقة الرئيسية للحكم والمرجع الرئيسي للمواطنين والشعوب في كافة أرجاء العالم . كما أن القوانين الأخرى تتبع من المواد والنصوص الدستورية ويتم سن تلك القوانين لخدمة الشعب . وفي هذا السياق يجب على المشرعين وصناع القرار في أفريقيا والعالم العربي يجب أيضاً أن يرتقوا بالمواطنين إلى هذه الدرجة من المسؤولية .

♦ التركيبة الاجتماعية الأفريقية والتواصل مع العالم العربي وأوروبا : -

في المجتمعات الأفريقية التقليدية كان المشرعون وصناع القرار الذين هم في الغالب يمثلون قادة المجتمع أو مستشاري الملوك أو حكماء أو حتى كهنة (كما أشير إلى ذلك سابقاً) يلعبون دوراً بارزاً في ضمان السلام والأمن والحكم الرشيد ، وكانوا دائماً في الدرجة الثانية من الحكم بعد القادة والملوك الخ .. وجميع الأنظمة الغربية مثل الإسلام والاستعمار والقومية الأفريقية والسياسية الاستعمارية الجديدة اعترفت بالشرعيين وأدوارهم النبيلة في مجتمعات أفريقيا ربما باستثناء الجيش و القادة العسكريين الذين حاولوا دمج أدوار السلطتين التشريعية والتنفيذية في إدارة الدول الأفريقية المستقلة حيث يلاحظ أن السلطات التشريعية هناك كانت تلعب أدواراً مختلفة في فترة ما قبل الاستعمار إضافة إلى أن الأدوار التي كانت تقوم بها تلك السلطات في المجتمعات الأفريقية التقليدية كانت مفروضة ثقافياً إعتياداً على طبيعة تلك المجتمعات كما أن تلك السلطات كانت تتألف أيضاً من مجالس مستشاري الملوك والذين كانوا جزء لا يتجزأ من المجتمع الأفريقي . وهذا يوحي بأن أدوار صناع القرار كانت شائعة مادام أن الأعراف والقيم التقليدية للناس تفرض تصرفات صحيحة وخاطئة ترثها الأجيال القادمة ، إن التجارة عن طريق النظام المقايضة قد سادت كما لاحظ أكية (1974 م) في نظريته التي سميت آنذاك " بنظرية التبادل الاجتماعي " إضافة إلى أن المؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية كانت مفروضة سلفاً على القيم والأعراف الخاصة بالجماعات العرقية والمختلفة والتي كانت تمثل أساساً لقوانين تلك المؤسسات كما كان ذلك سائداً في بوجنداس وزلوا وبيايس واشانشيس فانيس وأجيبوس وهوسا فوانيس ويور باس وينفس وايفكس وهوتوس وتوتسيس والتا واو كيلكنيوس ومندس ونسانزاس شيلوكس وأماكن أخرى . حيث أن تلك المؤسسات التقليدية وضعت قوانين مناسبة من ضمنها قانون السلوك الأخلاق بالإضافة إلى قوانين خاصة بأعراف وقيم الناس ، وهذا يوحي بأن الجميع كان لهم دور في العملية التشريعية مادام أن عملية تربية الشباب تربية اجتماعية هي مسؤولية الجميع بما في ذلك الأشر والعشائر والأقارب والمجتمعات والقبائل . أن التحولات الاجتماعية التي حدثت قد تم تكييفها مع الأعراف والتقاليد المتعلقة بالاتصال والاكتساب الثقافى مثل اللغات واللهجات الجديدة .. الخ . ومن ناحية أخرى فإن العرب الذين يعرفوا بميلهم للهجرة كما هو حاصل لدى الأفارقة قد قاموا بتأسيس ممالك في بعض الدول العربية مثل فلسطين والشرق الأوسط وهذا يعود إلى حقيقة أن العرب لديهم نزوع نحو الهجرة من خلال التجارة إلى جانب حماسهم في نشر الإسلام والحضارة العربية ولذلك فقد هاجروا واستقروا في بقاع مختلفة من العالم وخصوصاً في مناطق آسيا وجنوب أفريقيا وفي الواقع فقد قام ابن ياسين بشن حملة جهادية في مصر لنشر الإسلام في شمال أفريقيا . وقد استمر المورافيدز والبربر في شن حملات جهادية في الصحراء الأفريقية وغرب

السواد ن . وقد كانت الكيانات التشريعية التقليدية في ذلك الوقت قائمة على نظام الملكية والدين والإسلامي ولم تكن مختلفة جذرياً عن التجارب والخبرات الأفريقية والتقليدية باستثناء أن كياناتها التشريعية قد سادت في النظام الأفريقي مع قدر بسيط من الخبرة فيما يتعلق بالنظام البرلماني الأحادي والثنائي الذي يعتبر أكثر شيوعاً في الوقت الحاضر ولكن نتيجة للأمبريالية والتواصل الأوروبي والمسيحية والتربية الغربية والسياسة الاستعمارية فإن الأشياء قد تساقطت وتبعثرت في المجتمعات الأفريقية كما قال شينوا أتشيب في كتابه "تساقط الأشياء" كما حدث مع الأجبوس (Igbos) في نيجيريا . إن التحديث والغزو الأوروبي قد تركا أثرهما على الشعوب العربية ، وقد كان انتشار الإسلام في أفريقيا سبباً في جعل الأشياء تبدأ في التساقط نتيجة للاتصال الثقافي مع الدين الإسلامي الذي شمل الحضارة العربية والقرآنية وأسلوب الحياة وجوانب أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهذا ما يفسر التحولات الجديدة التي حدثت نتيجة للغزو الأوروبي والحكم الاستعماري الذي ساد في المجتمعات والقبائل الأفريقية وقد نتج عن تلك التحولات مواقف وتصرفات جديدة في المجتمعات الأفريقية الأمر الذي يستدعي حدوث تغييرات في السلطات التشريعية في أفريقيا ما بعد الاستقلال . وقد قام ما يسمى بالبوراما وأولئك الذين درسوا اللغة العربية والأدب الإسلامي بفرض قوانين وقواعد للسلوك وأساليب حياته جديدة بالنسبة للشعوب الأفريقية الذين أصبحوا مسلمين أو مؤسلمين . ونتيجة للنفوذ الإسلامي تم فتح طرق التجارة عبر الصحراء الأفريقية حيث كان كبار الرحال والتجار العرب يستخدمون تلك الطرق في نقل السلع التجارية عبر الصحراء الأفريقية وبين المناطق البربرية في شمال أفريقيا . كما أن الهجرة الكبيرة للعرب إلى المناطق الأفريقية إلى جانب النفوذ الإسلامي والعربي في تلك المناطق قد أدت إلى حدوث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية الأمر الذي أدى إلى ظهور تشريعات تتعلق بأسلوب حياة تلك المجتمعات . كما أن انتشار المشائخ والأئمة والعلماء ومعلمي القرآن وأتباع الأمام الهادي ناهيك عن الوثائق الإسلامية المدونة قد وفر قاعدة أساسية للدستور أو القوانين المعرفة دستورياً أو ما يسمى بأخلاقيات السلوك والمواقف الضرورية وأنماط السلوك المتغيرة وأساليب الحياة الجديدة الخاصة بالشعوب الأفريقية وعلى الرغم من أن التأثير العربي كان كبيراً ومؤثراً على السلطات التشريعية التقليدية وأساليب الحياة إلا أنه لم يكن يترك آثار سلبية وإيجابية كما كان عليه الحال فيما يتعلق بالنفوذ الأوربي وخاصة في عهد الاستعمار كما سنلاحظ عاجلاً أو آجلاً . وكما أشرنا سابقاً فإنه أثناء انتشار المسيحية والإمبريالية والسياسة الاستعمارية فقد أظطلع المشرعون بدور بارز في المجتمعات الأفريقية . وهذا يعزي إلى حقيقة أن الأوروبيين قد قاموا أثناء عهد الاستعمار بفرض كياناتهم الغربية على الشعوب الأفريقية سواء كان ذلك من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية وغير ذلك كما ذهب إليه ايكية

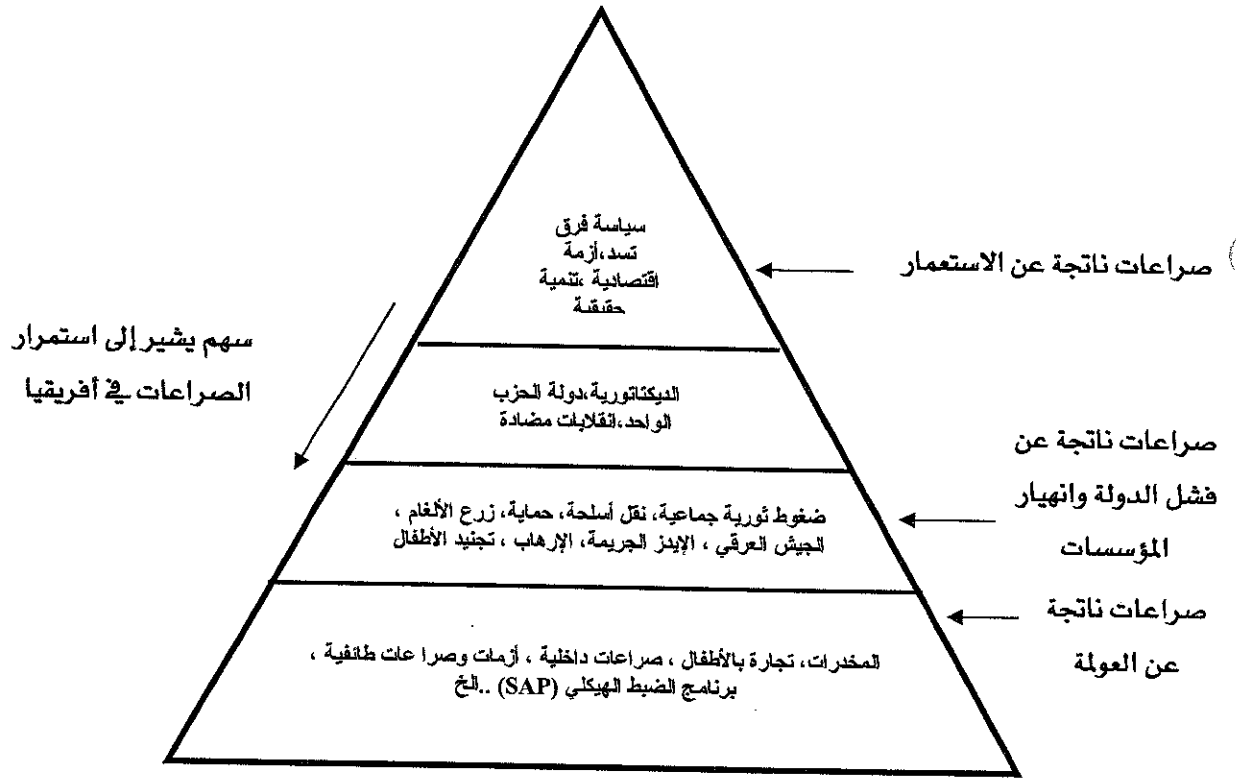
(1974م) في كتابه السياسة الاستعمارية والتركيبية الاجتماعية في نيجيريا حيث قال بأن تلك السياسة قد غيرت كيانتنا وبنانا الأساسية . فعلى سبيل المثال قام النظام الاستعماري باستبدال التجارة عن طريق المقايضة بالنظام النقدي الذي تم اعتماده في الاقتصاد الأفريقي كما قام ذلك النظام أيضا بإدخال الزواج المسيحي والعري وإلغاء زواج الشغار أو استخدام الأبقار والأغنام والماعز ... الخ كمهر للعروس .

علاوة على ذلك قام المستعمرون بفرض الديمقراطية الغربية القائمة على النظام البيروقراطي الذي يعتبر غريباً على شعبنا وثقافتنا . وفي حقيقة الأمر فإن تلك الأنظمة السياسية والبيروقراطية الداخلية قد أدت إلى بروز دور المشرعين في المجتمعات الأفريقية طالما وأن دور المشرعين في الأزمنة التقليدية قد عم وانتشر اعتماداً على الأعراف والقيم الخاصة بالمجتمعات القبلية . لقد كان أولئك المشرعون جزءاً لا يتجزأ من مجتمعاتهم التي يعيشون فيها سواء كانت الأنظمة السائدة في تلك المجتمعات ديمقراطية أو ملكية أو قائمة على مبدأ المساواة ... الخ حيث كان الجميع وخصوصاً قادة المجتمع يشتركون في العملية التشريعية التي كانت تنتقل من جيل إلى جيل . ومع قدوم الحكم الاستعماري وحدثت تحولات اجتماعية فإن الدولة الاستعمارية كما قال دولي (1973م) أصبحت غريبة على الناس . وكان يجب على حكومة الاستعمار أن تؤسس سلطة تشريعية توكل إليها مهام جديدة وخصوصاً أثناء الفترة الانتقالية أو الحركة القومية أو التطورات الدستورية من أجل تسليم السلطة بشكل نهائي إلى المواطنين الأصليين في أفريقيا . لقد كان واضحاً أنه قد تم الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وربما كان ذلك حتماً إذا ما أخذ بعين الاعتبار الواقع الذي فرضته سلطات الاستعمار في ذلك الوقت والتي كانت تقوم بالضرورة على أجهزة قمعية . وكان لزاماً على المشرعين في أفريقيا القيام بتغيير مواقف وسلوك الناس من خلال صياغة الدساتير وأجراء تعديلات عليها . وقد أدت المداولات والتعديلات الدستورية إلى تطورات دستورية مختلفة واستقلال سياسي لمعظم الدول الأفريقية وبرزت السياسة الاستعمارية الجديدة لعصر ما بعد الاستعمار أن الخبرات والتجارب التي اكتسبتها الدول العربية التي خضعت لسيطرة الاستعمار لم تكن مختلفة عن تلك التي اكتسبتها السلطات التشريعية في أفريقيا والتي أدت أدوارها بشكل فاعل في الماضي وفي عهد الاستعمار وبل استمرت حتى يومنا هذا في أداء تلك الأدوار في ظل أي عملية ديمقراطية في أفريقيا وآسيا والعالم العربي.

♦ صراعات محلية ومشاكل أمنية في أفريقيا وآسيا

لقد عانت معظم الدول الأفريقية منذ استقلالها من العديد من المشاكل وصفها (Adedeji) بأنها كانت عبارة عن أزمة اضطرابات سياسية . ولم يكن الوضع يختلف في الدول العربية بعد الاستقلال من الاستعمار الأوروبي وخصوصاً فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط المتمثلة في الصراع

بين الفلسطينيين وإسرائيل الخ .. ورغم أن تلك الصراعات كانت سياسية الا أن بعضها كان لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية على النفسية الأفريقية وأساليب الحياة اليومية إستمرت تلك الآثار إلى الوقت الحالي ، كما أن تلك الصراعات والأزمات كانت لها نتائج مختلفة انعكست على الشعوب والمجتمعات الأفريقية ويمكن تصنيف تلك الصراعات في مخطط هرمي الشكل على النحو التالي : -



المصدر: (انظر جولي ج. ساندا (2004) الحكم الديمقراطي والأمن الإقليمي في غرب أفريقيا صفحة (20)

يقول (Adedeji) (2004 صفحة 20) " أن السياسة الاستعمارية وجدت أن شعوب الأفريقية المتعددة الأعراق غير كفؤة في مواجهه تحديات الأستعمار . ولذلك فقد كانت هناك محاولات لإعادة أعمار المناطق المستعمرة ولإدخال ديمقراطية تحررية لتحقيق اندماج القومية بين الطبقات العرقية . " وقد أدت عملية تحول النخبة البورجوازية في فترة ما بعد الاستقلال في أفريقيا وآسيا إلى احتكار السلطة والاستيلاء على المال العام من قبل النخب الحاكمة ولم تستثنى السلطات التشريعية من ذلك . كما نتج عن التحول أيضاً معايير سلوكية غير أخلاقية وعنف سياسي وصراعات حزبية واضطرابات مدنية واجتماعية وفساد صراعات أخرى جعلت تدخل أو مغامرة

الجيش في التدخل في السلطة السياسية أمراً حتمياً وبناءً على ذلك فقد أشار البروفيسور (Adedeji) (2004 : 21) بأن الكيانات التشريعية الناشئة في دول ما بعد الأستعمار في أفريقيا تفتقد القدرة على إدارة الكيانات التشريعية التي أسستها الإدارات الاستعمارية السابقة . حيث وقد أصبح الفساد متأصلاً نتيجة للممارسات والتصرفات السيئة والفقر المتفاقم ومما حدى بالقادة والزعماء إلى خلق تناقضات وأزمات داخلية أدت إلى فشل الدولة وعدم قدرتها على تلبية مطالب المواطنين وهذا بدوره أدى إلى جعل الشعوب الأفريقية بما في ذلك النخب الحاكمة يعانون من أنظمة الدولة الفاشلة وانهيار المؤسسات والأجهزة الحكومية كما هو الحال في الدول العربية . وعليه فقد كان لزاماً على السلطات التشريعية والتي هي جزءاً من تلك الأنظمة المنهارة أن تتصدى جزءاً من تلك التحديات كونها أدوات رقابية على السلطتين التنفيذية والقضائية . إن الأدوار البارزة التي كانت تقوم بها السلطات التشريعية في أفريقيا أثناء الانتقال من مرحلة الأستعمار إلى مرحلة الاستقلال والتعديلات الدستورية في الأنظمة لأفريقية ذات الديمقراطية الناشئة قد تم إغفالها تماماً أو إغائها في بعض الأحيان . وحيثما قام الجيش بتسليم السلطة على قيادات مدنية في أي من الدول الأفريقية على وجه الخصوص فإن المجموعة الجديدة من المشرعين أو أعضاء مجالس الدولة أو المجالس الوطنية أو أعضاء البرلمانات ... الخ قد قاموا بتعلم العملية التشريعية التي تشمل سن القوانين وأجراء تعديلات دستورية وإقرار الموازنات .. الخ ولذلك فإنه في خضم الأزمات والاضطرابات السياسية والفوضى المدنية والحروب والنزاعات الدينية والعرقية ومشاكل اللاجئين سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر والتي تؤثر على الشعوب والمجتمعات في دول أفريقيا الحديثة فإن دور الجيش قد أصبح أمراً حتمياً وملاذاً للخلاص . إن سلسلة الصراعات في القارة الأفريقية كذلك التي نشبت في راو ندا وبوروندي وانجولا وليبيريا وسيراليون وساحل العاج وتوجو وموزمبيق وأوغندا.. الخ قد قامت بتعطيل الأنظمة الديمقراطية في المجتمعات الأفريقية وكانت إلى حد كبير السبب الرئيسي للفشل التي شهدته اليوم المؤسسات التشريعية في المجتمعات الأفريقية . وربما يفسر هذا الفشل الحاجة لإعادة النظر في دور السلطة التشريعية كوسيلة لإحداث تحولات في المواقف والتصرفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في ظل هذه الاضطرابات التي أقضت مضاجع الشعوب العربية والأفريقية عبر العصور .

العولة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية

وانعكاساتها على الشعوب العربية والأفريقية:

تناولنا فيما سبق موضوع انتقال المجتمعات الأفريقية من مرحلة التجارب التقليدية إلى مرحلة الأستعمار وما بعد الأستعمار وكذلك موضوع نجاح أو فشل السلطات التشريعية إضافة إلى الصراعات والأزمات الداخلية في القارة الأفريقية والدول العربية سواء كانت مسببات تلك الصراعات داخلية أم خارجية إلى جانب موضوع التحولات الاجتماعية كأمر حتمي يحدث في

المجتمع ، وهذا من شأنه أن يوضح أن الدول الأفريقية كغيرها من دول العالم النامية (الدول العربية على سبيل المثال) لا تزال تشهد تحولات منذ مرحلة ما بعد الأستعمار وخصوصاً فترة الحكم العسكري الذي استمر رديحاً طويلاً من الزمن إضافة إلى الأنظمة الديمقراطية الناشئة .. ولكن رياح التغيير أو ما يعرف " العولمة " لا تزال تهب في كافة أرجاء المعمورة وأصبحت أمراً حتمياً كما هو الحال في مسألة الأجتياحات العسكرية في أفريقيا والتي أصبحت الآن تعتبر شاذة أو مسألة عفا عليها الزمن في تلك القارة . إن ظاهرة العولمة جاءت مصحوبة بتأثيرات كبيرة على العالم ولم تكن الدول العربية والمجتمعات الأفريقية تعيش بمعزل عن تلك التأثيرات . ومع انتهاء الحرب الباردة اندمجت كلاً من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية حيث تم على سبيل المثال توحيد العملة الأوروبية التي أطلق عليها فيما بعد " اليورو" (EURO) إضافة إلى ذلك أعلنت الوحدة بين الرأسمالية والاشتراكية . إن من نتائج العولمة أن التأثير الرأسمالي لها أصبح منتشرراً في كافة أنحاء العالم مع ظهور الديمقراطية الرأسمالية والتحررية في دول المحيطين الهادي والأطلسي . ونحن في هذا الإطار نقوم بدراسة دور السلطات التشريعية في التطور الرأسمالي أو الكيانات الديمقراطية الرأسمالية التي تنتشر في كافة أرجاء العالم الذي أصبح كقوية واحدة نتيجة لتوفر شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الهاتف النقال إلى جانب تطورات علمية أخرى كثيرة . إن تأثير العولمة أصبح الآن في تزايد مستمر في أفريقيا وآسيا وأوروبا مما سهل ظهور الرأسمالية الحديثة في شعوب ودول العالم المختلفة . وقد أصبحت السلطات التشريعية وسيلة فاعلة في أحداث تحولات عديدة وخصوصاً فيما يتعلق بدعم عملية التنمية الجديدة في أفريقيا . لكن كيف يمكن للسلطات التشريعية أن تدعم استمرار العملية الديمقراطية في أفريقيا وفقاً لجولي ساندا (2004م) وعلماء آخرين فإن السلطات التشريعية تستطيع عمل ذلك من خلال عدة طرق هي :

أولاً : من خلال تنبي ظاهرة العولمة وتحدي النخب الحاكمة في أفريقيا بسبب فشلهم في تحقيق الحكم الديمقراطي من خلال عملية سن القوانين والتشريعات بشكل فعال على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والحكم المحلي أو على مستوى القواعد الشعبية . وهذا يعني أن السلطات التشريعية يجب أن تدفع ثمن ذلك وأن تواجه صعوبات وعوائق من قبل السلطات التنفيذية والقضائية نتيجة للأحكام الصادرة عن الجهات القضائية بهذا الشأن .

ثانياً : بإمكان صناع القرار في أفريقيا والعالم العربي أن ينتهزو فرصة انتشار العولمة في إقامة علاقات مع السلطات التشريعية في أمريكا وأوروبا وغيرها .

ثالثاً : فتح المجال أمام فرص الاستثمار في القطاع الخاص من خلال سن قوانين فاعلة للتحكم في الاقتصاد المحلي والحد من مستوى الاستثمارات الحكومية في القطاع الاقتصادي للبلاد .

رابعاً : سن قوانين وتبني سياسات وبرامج وممارسة رقابة فعالة على أجهزة الدولة وخصوصاً حيث أنه بإمكان صناع القرار توجيه تلك السلطات بمحاربة الفساد والمحسوبية وانعدام القدرة على إقرار الموزانات الحكومية بشكل عاجل إلى جانب انعدام القدرة على جعل المواطنين في أفريقيا والدول العربية يحصلون على حقوقهم الإنسانية والحق في اختيار قادتهم وممارسة حرية الرأي والتعبير... الخ.

خامساً : بإمكان كل من السلطات التشريعية الدول العربية والأفريقية أن تقوم بتعزيز الحكم بصورة فاعلة من خلال سن القوانين والإقرار السريع لمشاريع القوانين وإدخال تعديلات على القوانين غير النافذة وإجراء تعديلات على الدستور أو جزء منه كلما لزم الأمر . ويمكن عمل ذلك أيضاً من خلال قدرة تلك السلطات على الحد من الصراعات المستمرة في المجتمع وكذلك الحد من الصراعات الداخلية والأزمات في أفريقيا وآسيا في حالة حدوثها .

وبناءً على ذلك فإن الدول العربية والأفريقية تستطيع أداء الأدوار المنوطة بها من خلال التعاون مع السلطات التشريعية والتنفيذية والمواطنين وكذلك مع الشركاء الأجانب في عملية التنمية . وليس بمقدور أي بلد أن يقوم بأداء ضرورة وجود تعاون من الناحية التشريعية بين الدول العربية والأفريقية في جذب الاستثمار الأجنبي وسن القوانين التي تكفل ترسيخ الأمن والسلام وتساعد تلك الدول على فهم ثقافات بعضها البعض بما في ذلك أساليب الحياة المختلفة الخاصة بها . كما يجب أن تعمل تلك السلطات على خلق المناخ المناسب للاستثمارات الذي من شأنه أن يساهم في تدفق رؤوس الأموال والعمالات الأجنبية لتعزيز الاقتصاد الأفريقي أضافه إلى أنه يجب على السلطات التشريعية أن تشجع العلاقات التجارية والدبلوماسية .

علاوة على ذلك يجب على صناع القرار في الدول العربية والأفريقية أن يقوموا بسن القوانين والقرارات وتبني السياسات التي من شأنها تحويل اقتصاديات تلك الدول إلى القطاع الخاص باعتباره محركاً أساسياً للنمو والتغيير في ظل العولمة . إن العولمة ((تمكن الشعوب من التنافس على السلطة الكفاح في سبيل تحقيق تحولات جذرية في أسلوب الحكم وكل هذا يصب في مصلحة تلك الشعوب)) (أنظر الكتاب اديديحي لعام 2004م صفحة 24) . إن العولمة تعطي فرصة للشعوب في مكافحة الأساليب القمعية للقيادات بنفس الطريقة التي كانت الإمبريالية الاستعمارية تواجه بها كفاح ونضال الشعوب في سبيل التحرر من نير الاستعمار كما أن العولمة تمكن الشعوب من الارتباط والتواصل مع بقية شعوب العالم من خلال نظام تواصل فعال . ولكن الثمن الذي سوف يدفعه صناع القرار في أفريقيا والعالم العربي نتيجة للعولمة يتمثل بوضوح في

مواجهتهم لضغوط رأسيّة وأفقية إذا يمكن للشعوب المقهورة في آسيا وأفريقيا أن تنتهز الفرصة في مساءلة زعمائها فيما يتعلق بتوضيح السياسات المالية التي يتبعونها ويمكنها أيضاً إتخاذ خطوات ضرورية لإزاحة أولئك الزعماء عن السلطة من خلال عملية نزع الثقة عنهم . إن النزوع نحو العولمة ونظام إصلاح القطاعات الحكومية المختلفة يمكن أن يؤدي إلى ممارسة رقابة فاعلة على الأنظمة القمعية في أفريقيا والعالم العربي الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق عملية التنمية الخاصة بتلك الشعوب وتقوية الأنظمة الأمنية والاستثمارات الأجنبية فيها . ولكن عندما تواجه القيادات السياسية ضغوط ثورية شعبية على المستوى الأفقي فإنه يتوجب على الزعماء العرب والأفارقة أن يثوروا ضد مؤسسات دول العالم المتقدمة وخصوصاً صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ونادي باريس والمنظمات المانحة . ويجب على أولئك الزعماء أيضاً أن يجبروا الدول المانحة على قبول حقيقة أن ظاهرة العولمة سوف تكون عديمة الفائدة ولا معنى لها ما لم يتم حسم مسألة الديون التي تتنقل كواهل شعوبهم إضافة إلى تقديم معونات اقتصادية لتنفيذ برامج الضبط الهيكلية في أفريقيا على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم . وهذا ما تضمنه كتاب أونوليو لعام (2003م ص 33) حيث ذكر أن تصغير حجم الدولة القائمة على تطبيق برامج الضبط الهيكلية (ASP) يؤدي إلى تفكك الدولة وتحولها إلى مكونات لغوية ودينية وأخلاقية .. إن القطعية والتوترات وصعوبات تطبيق تلك البرامج تؤدي إلى حدوث تحول شامل تحتويه فكرة العالمية المجردة للهوية المدنية في الدولة ، وهذه الظروف تملي هويات ثقافية ولغوية خاصة مثل الهوية العرقية والاجتماعية والدينية . وفي تلك الهويات الخاصة بشبه الدولة هناك أحساس طبيعي بالواجب أكبر من ذلك الموجود في الدولة الكبيرة . وكما هو واضح من خلال الأوضاع التي كانت قائمة في الصومال ورواندا ونيجيريا وبوروندي والجزائر ونيجيريا وزيمبابوي وكينيا والسودان وفي دولتي الكونجو وليبيريا . إن تلك التحولات في الهوية مصحوبة بعوامل انفجار عنيفة . إن الحرب الدينية المستمرة الآن في الجزائر يمكن تفسيرها من خلال برامج الإصلاح الإلكترونية التي تتطلبها ظاهرة العولمة . وهذا يوحي بأنه على الرغم من أن العولمة ربما يكون لها فوائد ألا أن ذلك لا ينطبق تماماً على الأوضاع في الدول العربية والأفريقية حيث أن الأوضاع القائمة في الصومال الآن تعد أبلغ دليل على تأثير العولمة على الشعوب الأفريقية . وكما قال أونوليو - مثلاً - ((أن الحلفاء الكالينين والموساي في إثيوبيا قد قاموا بمحاربة الكيكيو وطرودهم من المنطقة . أن الصومال تحتوى على مجموعة عرقية واحدة لكن تأثير العولمة قد أجبرهم على التشرذم ولتفرق وخوض حرب قبلية أدت إلى أنهيار الدولة الصومالية)) . إنه من الصعب سن تشريعات خاصة بقضايا الصراعات لكن السلطات التشريعية بإمكانها التفكير في سن القوانين وتبني برامج لدعم العلاقات الثنائية بين الدول العربية والأفريقية . إن العولمة بتأثيراتها الرأسمالية وديمقراطيتها ذات الطابع الرأسمالي تنتشر بشكل سريع بسلبياتها وإيجابياتها في جميع الدول بما في ذلك دول إفريقيا . لكنة يتوجب

على صناع القرار ومسؤولي السلطة التنفيذية في دول أفريقيا أن يستفيدوا من الجوانب الأيجابية لظاهرة العولمة وأن يشجعوا الاندماج الإقليمي لشعوبهم من خلال سياسة التعاون بين دول القطب الجنوبي من أجل خلق توازن إقليمي في عملية الحوار بين دول القطب الشمالي والجنوبي التي تجري في المنتدى العالمي في ظل إنتشار العولمة .

❖ عوائق العمل التشريعي في أفريقيا والعالم العربي : -

إن العوائق الرئيسية التي تواجه السلطات التشريعية في أفريقيا والعالم العربي في بداية الممارسة الديمقراطية تتمثل في انعدام الوعي والمعرفة التشريعية الضرورية من قبل أعضاء الغرفتين العليا والدنيا ... الخ وهذا بدوره يؤثر على المسؤوليات المتمثلة في علمية صنع القرار والقيام بأداء المهام الرقابية على المؤسسات الحكومية وهناك أسباب عديدة تفسر هذا الفشل هي : -

أولاً : عدم استمرارية العملية الديمقراطية في معظم الدول العربية والأفريقية نتيجة للنفذ والصراعات الدائمة ومشاكل اللاجئين .. الخ .

ثانياً : ظهور مشاكل عديدة تعيق السلطات التشريعية عن أداء مهامها وذلك قبل أن تبدأ تلك السلطات بداية جدية في أداء تلك المهام . وعند عودة تلك السلطات إلى ممارسة العملية الديمقراطية فإنها تبدأ من النقطة التي انتهت عندها عند ظهور تلك المشاكل . وعليه فإن عدم استمرارية العملية التشريعية تعتبر مسئولة عن انعدام الثقافة والوعي الديمقراطي في معظم الشعوب الدول الأفريقية وكما أشرنا سابقاً أن التدخل العسكري المستمر في الحكم يعتبر أيضاً مشكلة كبيرة مادام أن ذلك التدخل يتسبب في حل السلطات التشريعية عن طريق تعليق الدستور أو إهمال العمل به تماماً أو الاحتفاظ به في الأرشيف وعدم الرجوع إليه مطلقاً . وهذا يعزى إلى حقيقة أن الأنظمة العسكرية على وجه الخصوص تدار وفقاً لقرارات وليس وفقاً لقوانين أو مراسيم تشريعية . ونتيجة لذلك لم يكن هناك السلطات التشريعية التي استمرت في أداء عملها حيث أن المسؤولين عن تلك السلطات كانوا يترددون باستمرار على أبواب السلطة حتى قام الجيش أخيراً بتسليم السلطة إلى مسؤولين مدنيين . ولا بد أن بعضاً منهم قد أغفلوا مهامهم التشريعية التي سببت انعدام الثقة فيما يتعلق بالعمل تشريعي الخاص بهم وذلك عندما أصبحوا أعضاء في المجالس أو البرلمانات الوطنية يقومون بمهام مختلفة مثل مناقشة وإقرار مشاريع القوانين كانت تتم بعد فترة طويلة من الزمن حتى أن بعض تلك القوانين أصبحت لا تتناسب مع احتياجات المجتمع . كما أن التدخل العسكري والصراعات الداخلية والحروب والنزاعات الأهلية قد استمرت في الإضرار بالهيئات التشريعية كما أشرنا سابقاً . وهناك عوائق أخرى ومشاكل تواجه السلطات التشريعية في المجتمعات الأفريقية منها :

1) عدم توافر مقرات ومباني كافية لتلك السلطات وشحه المصادر الموارد المالية الكافية نتيجة عجز الموازنة وقلة الكادر البشرى المؤهل وانعدام المعدات والمستلزمات المادية إلى جانب استمرار الصراع مع السلطات التنفيذية ووسائل الإعلام وذلك يحدث تقريباً في المجتمعات العربية والأفريقية. هناك حاجة لتطوير خطط استراتيجية لتغلب على المشاكل التي يواجهها صناع القرار وهذه الحاجة كما يقول (أحمدو) في كتابه (الصادر عام 2004م ، ص 1) تتمثل في ((إعادة التنظيم الهيكلي وتوفير التسهيلات الكافية الخاصة بالممارسة التشريعية لتمكين تلك المؤسسات من تحقيق أهداف في أي بقعة من إفريقيا وحيث يوجد صناع القرار)) . كما أن الشعوب العربية التي تعتمد نظام الغرفة أو نظام الغرفتين بحاجة إلى أن تتكيف مع النظام البرلماني المتعدد الغرف الذي يتميز بممارسة مهام الرقابية الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة الناس وجمهور الناخبين لمهام رقابية وإشرافية على أداء الحكومات .

ملاحظات واستنتاجات : -

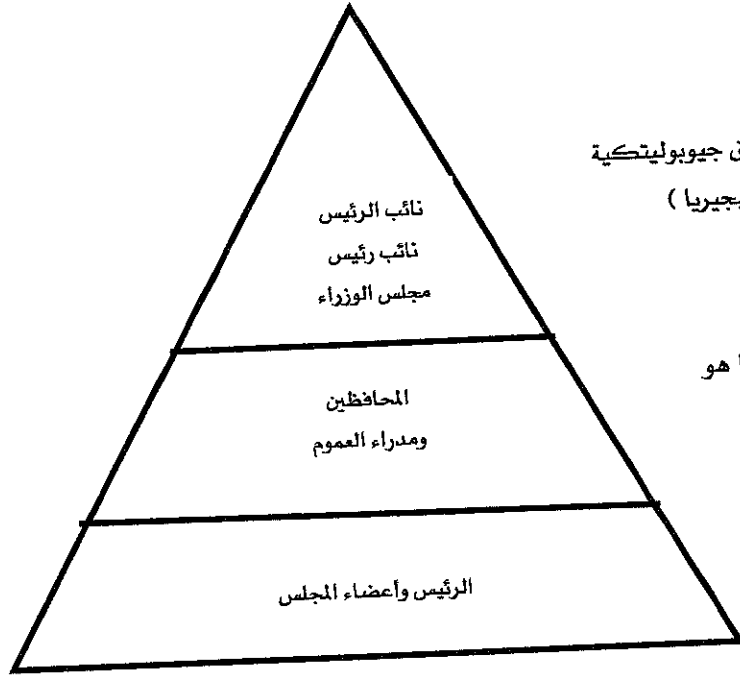
لقد ناقشت هذه الورقة الأدوار التي تلعبها السلطات التشريعية في أفريقيا العالم العربي فيما يتعلق بتطوير المجتمعات الأفريقية وآسيوية إلى جانب التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي حدثت أو مازالت تحدث في مجتمعات تلك الشعوب . إن العوائق التي تحول دون أداء فاعل لتلك الأدوار من قبل السلطات التشريعية يتمثل في الغزو العسكري وعدم ديمومة الأنظمة الديمقراطية وانعدام الوضوح الشفافية المتعلقة بالمهام التشريعية ، والمواقف الاجتماعية وانعدام الخبرات ، وانعدام الإمكانيات والموارد وعدم توثيق الممارسات التشريعية إلى جانب عوائق أخرى تحول دون أداء المهام التشريعية في أفريقيا خصوصاً والعالم العربي عموماً . إن انتقال المجتمعات الإفريقية خصوصاً من نظام التقاليد والأعراف إلى المرحل المتمثلة في الاستعمار وما بعد الاستعمار ومراحل الاستعمار الجديد إضافة إلى تأثير العولمة قد أصبح عاملاً مهماً في فهم دور السلطات التشريعية بخصوص إجراء تعديلات دستورية وعملية سن القوانين وممارسة المهام الرقابية على السلطات التنفيذية وبقية قطاعات الحكومة المختلفة . كما أن الدول العربية نفسها قد انتقلت من النظام الملكي إلى نظام الحكم الديمقراطي . ولا يمكن المبالغة في أهمية دور السلطات التشريعية خصوصاً أثناء قيام الأنظمة الديمقراطية في تعزيز وتشجيع الحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد تم في هذه الورقة أيضاً تحديد وتحليل الدور الهام الذي يلعبه صناع القرار في المجتمعات الأفريقية خصوصاً والعربية عموماً من خلال مساهماتهم في عملية تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية والتعاون والتكامل وخصوصاً في ظل تأثير العولمة ووجود أنظمة تشريعية متعددة الغرف طالما وأن العالم قد تحول إلى قرية عالمية نتيجة لانتشار خدمة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات وخدمة الهاتف النقال إضافة إلى تطورات أخرى كثيرة إن تأثير العولمة وأيدلوجيتها ذات

القطب الواحد يمكن أن تساهم في ترسيخ النظام الديمقراطي في أفريقيا وآسيا وبالتالي تساهم في تعزيز دور صناع القرار في عملية سن القوانين وأجراء والتعديلات الدستورية . وعليه فإن صناع القرار والحالة هذه سوف يقومون بأداء ادوار هامة باعتبارهم يمثلون السلطة الثائية للحكومة وسوف يقومون أيضاً بممارسة صلاحياتهم على السلطتين التنفيذية والقضائية . إلى جانب ممارسة مهام رقابية إشرافية على الدوائر الحكومية الوزارية وغير الوزارية في جميع الدول الأفريقية أو الدول المستقلة . وهذا سوف يؤدي بدوره إلى تعزيز تنمية الشعوب في جميع النواحي البشرية ، إن السلطات التشريعية في أفريقيا والعالم العربي سوف تسهل للمواطنين عملية استخراج الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي وضمان حصولهم على فرص دخل كافية ومواد خام تستخدم في عملية التصنيع والإنتاج ، كما أن تلك السلطات سوف تساهم في عملية التنمية الصناعية وتحفيز الفقر من خلال سن القوانين والتشريعات الفاعلة التي تصب في مصلحة بلدانهم كما أنه يمكن لتلك السلطات حل المشاكل المتعلقة بدساتير بلدانهم عن طريق إجراء تعديلات دستورية من خلال إجراء مناقشات ومداولات أو استفتاء شعبي بهذا الخصوص بما يتناسب مع رغبة الغالبية العظمى لشعوب تلك البلدان وبهذه الطريقة يكون صناع القرار قد حققوا قفزات كبيرة في عملية صنع القرار وسن التشريعات وممارسة رقابة فاعلة على السلطات التنفيذية وكذلك تنفيذ القوانين التي تصب في النهاية في مصلحة الشعوب العربية والأفريقية في ظل العولمة . وعلى الرغم من الصراعات والإضطرابات القائمة في أفريقيا والدول العربية فإننا نقترح تبني الأنظمة التشريعية متعددة الغرف ونظام الفيدرالية والتي تعد أفضل أنظمة الحكم من قبل الدول العربية والأفريقية كما أنه يجب على الدول العربية والأفريقية أن تجري تعديلات على دساتيرها كما حصل في أوغندا في ظل حكم الرئيس موسيفني وأن تعمل على ترسيخ الحكم الديمقراطي وأن تشجع حصول جميع شرائح مجتمعاتها على قسط متكافئ من التمثيل والتنمية في جميع مستويات الحكم .

وعلاوة على ذلك يجب على تلك الدول قبول مبادئ العولمة وأن تعمل على تحقيق التكامل والاندماج عن طريق إشراك شعوبها في عملية الاندماج والتعاون الإقليمي . يجب على القيادات في تلك البلدان أن تكون نشيطة وفاعلة وأن تعمل على إنهاء الأزمات والصراعات من خلال السياسات الاقتصادية السلمية وتنفيذ برامج صحية وخدمية ومن أجل بقاء الأنظمة الديمقراطية.

وبناءً على ذلك يأتي كيان تشريعي نموذجي جديد في البلدان العربية والأفريقية على النحو التالي :-

الرئيس / رئيس الوزراء
نائب الرئيس / نائب رئيس الوزراء / مجلس الوزراء



المجالس الإقليمية (6 مناطق جيوبوليتكية
كما هو الحال في نيجيريا)

مجالس الولايات (36 كما هو
الحال عليه في نيجيريا)

الحكم المحلي البرلمانات (779
كما هو الحال عليه في نيجيريا)

ويفسر هذا ما أشرنا إليه أعلى من أنه في الأنظمة الفيدرالية يجب أن تكون السلطات التشريعية في أفريقيا والعالم العربي فيدرالية أيضاً من حيث تركيبها ومهامها . ويجب أن يقوم صناع القرار في تلك السلطات بتحديد فتره شغل المناصب بواقع ست سنوات لأعضاء الهيئات التشريعية وخمس سنوات للرئيس ورئيس الوزراء والمحافظين وعدم السماح بشغل تلك المناصب بأكثر من فترتين متتاليتين كحد أقصى مع أتباع سياسات اقتصادية وإنسانية ناجحة . كما يجب تحديد فترة شغل المناصب بالنسبة لرؤساء الحكم المحلي والوزراء ومسؤولي المصالح الحكومية المختلفة بواقع سنتين فقط وعدم السماح بشغل تلك المناصب لأكثر من فترتين كحد أقصى .

خلاصة :

إن ورقة العمل هذه توضح أن الهيئات التشريعية في دول أفريقيا والعالم العربي تلعب دوراً هاماً وخصوصاً فيما يتعلق بالتجارب الدستورية في الحكم الديمقراطي والانتقال إلى هذا النوع من الحكم على اعتبار أن تلك الهيئات تمثل الطبقة الثانية للحكومة . ويعزي هذا إلى الدور الهام الذي تلعبه تلك الهيئات في عملية صنع القرار والمهام الرقابية التي تضطلع بها . إن المهام التشريعية قد تم إغفالها في الدول الأفريقية نتيجة للحكم الاستعماري والتدخل العسكري على وجه الخصوص الذي أستمردحاً طويلاً من الزمن فيما بقيت السلطات القضائية والتنفيذية تمارس مهامها بكل فاعلية وهذا يتناقض مع التجارب التي مرت بها معظم الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية التي لها تاريخ طويل من الحكم الملكي والديمقراطي . رغم كونها دولة ثيوقراطية (يحكمها رجال الدين) . وحتى يتم استعادة الحكم الديمقراطي بشكل كامل في المجتمعات الأفريقية فإن الممارسات والإجراءات التشريعية سوف تكون في طي النسيان في القارة الأفريقية . ولكن في ظل وجود الديمقراطيات الناشئة وانتشار ظاهرة العولة في كافة أرجاء العالم فإن يجب على الشعوب العربية والأفريقية استخدام العديد من الطرق والوسائل مثل تعزيز العلاقات التشريعية بين الدول العربية والأفريقية الخ .

إن هذه الدراسة تحاول إثبات حقيقة أن التغيرات أو التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمعات العربية والأفريقية وخصوصاً في مجال الكمبيوتر وخدمات الانترنت والهاتف المحمول (GSM) وأجهزة الاتصال الحديثة ... الخ والتي حولت العالم إلى قرية عالمية ربما تسهم في تعزيز الديمقراطية وذلك لأن الحكم العسكري قد أصبح حالة استثنائية وبالتالي فإنه يجب على صنع القرار الذين تأثروا بالتغيرات الاجتماعية بان يستجيبوا للدعوة إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والحريات العامة في أفريقيا والعالم العربي . وعلى هذا فإن هذه الورقة توضح أنه بإمكان صنع القرار والمشرفين تغيير مواقف وتصرفات الناس في أفريقيا والعالم العربي اعتماداً على الأداء الفاعل للأدوار والمهام الدستورية المنوطة بهم وكذلك الحال بالنسبة للتعديلات الدستورية وعمليات صنع القرار . كما أنه يجب عليهم أيضاً إصدار تشريعات خاصة بإنشاء كيان فيدرالي لجميع الدول العربية والأفريقية والعمل على أن تكون فترة الهيئات التشريعية لمدة ست سنوات وذلك على مستوى الولايات والأقاليم والكيانات الفيدرالية بينما تحدد الفترة التي يشغل فيها الرئيس ورئيس الوزراء منصبيهما بواقع خمس سنوات بينما يتولى المحافظون ومسؤولي المقاطعات والمديريات مناصبهم لفترتين فقط كحد أقصى ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية أما بالنسبة للوزراء ورؤساء ومسؤولي الحكومات المحلية سواء تم تعيينهم في مناصبهم بطريقة سياسية أو عن طريق الانتخابات فينبغي أن يشغلوا مناصبهم لمدة سنتين وفترتين فقط كحد أقصى .

المراجع :-

- (1) الممارسات والإجراءات التشريعية في المجلس الوطني ، أحمدو . ر . ا . إتيال (2004م) ، ابيدان للطباعة والحدودي نيجيريا .
- (2) العولة ومستقبل الدولة في السياسة والاقتصاد ، Hirst.P.al Thompson G المجلد الثاني ، رقم (3) ص 408 (1994) .
- (3) المواطنين والرعية في إفريقيا المعاصرة والموروث الاستعماري . . Mandari M مطابع جامعة Princeton الولايات المتحدة الأمريكية (1996م) .
- (4) أمن أفريقيا في البيئة العالمية الناشئة ما هو دور الجيش ، (Nnolio) سلسلة محاضرات رقم (8) مركز بجو 2 السلام وحل الصراعات ، الكلية الحربية الوطنية ، نيجيريا (2003م) .
- (5) حقائق وافكار في صياغة الدستور ، (Nawpueze B.O) ، (Ibdan spechrem ، (Ibdany ، (1993) .
- (6) الفيدرالية في نيجيريا في ظل الدستور الرئاسي ، Nawbeuze B.O ، المملكة المتحدة لندن شارع Maxwell (1993م) .
- (7) نيجيريا الشعب والتراث (ed) Calabar ,Calabar جامعة Obbi.u ، (1984 م) .
- (8) التراث الثقافي النيجيري ، (ed) . Ojado O ، شركة أوتيتشا (Onitsha) للطباعة والنشر المحدودة (1995م) .
- (9) الحكم الديمقراطي والأمن الإقليمي في غرب أفريقيا ، Sanela .G.J. فرانك (Franked) للطباعة والنشر نيجيريا - ليجوس (Lagos) .
- (10) النظام الثقافي الفكري في نيجيريا الوقوف على أكتاف العملاقة ، Tile .Lel .S شانكو للطباعة والنشر ، أبوجا ، نيجيريا .
- (11) قاموس أكسفورد للقارئ المتقدم ، (ed) Wehpneisers ، الطبعة السادسة - مطابع جامعة أكسفورد المملكة المتحدة - لندن ، (1997م) .
- (12) علم الثقافة . دراسة الأنسان والحضارة ، Whiete L.A ، مطابع Stratss and graoul المحدودة - المملكة المتحدة - لندن (1994م) .